المبحث الثاني تسيير الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

إن تعاطي المؤسسة الجزائرية مع الجباية تعترضه عدة صعوبات، فالنظام الجبائي الجزائري يتميز بعدم الاستقرار بالاضافة إلى ضعف التسيير الجبائي في المؤسسات.

لذا تطرقنا في المطلب الأول إلى التسيير الجبائي للمؤسسة الاقتصادية.

أما المطلب الثاني : تحت عنوان المخاطر الجبائية للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول :التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

إن تطور المؤسسات وتعقد عملياتها واتساع نشاطها وزيادة حدة التنافس بينها هذه الوضعية أدت بالمؤسسات في البحث عن البقاء والاستقرار و اللجوء إلى تطبيق الطرق والأدوات الضرورية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة ضمن قطاع نشاطها وبالتالي تحقيق الإقليم السريع مع متغيرات المحيط من جهة واغتنام الفرص المتاحة لها واستغلال حوارها بصفة أحسن من جهة أخرى.

الفرع الاول : تعريفـــــه :

التسيير الجبائي : هو فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار يهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية وتجنبه التكاليف الاضافية من خلال فترة المسير على انتقاء أحسن الطرق وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي[1].

فحسب M.Cozian فإن التسيير الضريبي هو أعلى مستوى لتسخير الجباية متجاوزا بذلك مجرد التطبيق للقواعد الضريبية للقانون الضريبي.[2]

[1] استاد زرواق الحواس فعالية التسيير الجبائي مرجع سابق دكره ص20
[2] مرجع سابق دكره ص 22

- وحسب تعريفه الثاني للتسيير الجبائي عرفه M.Cozian ، الجباية ما هي إلا لعبة خيارات وبعض المكلفين أصبحوا أسياد الموقف لأنهم بكل سهولة يطبقون التسيير الجبائي

ومما سبق نستخلص أن التسيير الجبائي باعتباره مجموعة من القرارات والقواعد المتبعة من طرف المؤسسة من أجل تخفيض الأعباء الجبائية أصبح ضرورة لا مفر منها، خاصة وأنه يعبر عن إرادة حقيقية في التخفيف من ثقل الضريبة، وهذا عن طريق تحفيز وتشجيع المؤسسة من استعمال بعض التقنيات ، فضلا عن هذا فإن التسيير الجبائي ينص على حرية اختيار المكلف للوضعية المناسبة له.

الفرع الثاني : أهداف التسيير الجبائي :

عموما يهدف التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- تحقيق الأمن الجبائي : فالمسير الجبائي يعمل جاهدا على تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة الذي لا يتأتى إلا عندما تكون في وضعية قانونية تجاه إدارة الضرائب ولا يكون هناك تخوف من أي رقابة قد تقوم بها هذه الأخيرة، فعدم احترام المؤسسة لالتزاماتها الجبائية قد يعرضها لمخاطر قد تحدث نتائجها تأثيرا سلبيا على خزينة المؤسسة وللوصول إلى هذا الهدف تعمل المؤسسة على تفعيل المراجعة الجبائية باعتبارها أداة تسمح بتشخيص الالتزامات الجبائية وجعل التسيير أكثر فعالية.

2- التحكم في العبء الضريبي : يقصد به ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة والذي يختلف تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية.

ويختلف شكل التحكم في العبء الضريبي من مؤسسة لأخرى، وذلك حسب الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، فالمؤسسة سيكون هدفها الأساسي هو تخفيف الضريبة، وبالتالي توفير وفرات مالية تتيح لها

إمكانية توسيع استثماراتها، بينما المؤسسة التي تكون في حالة نمو فهي تعمل على تحسين صورتها أمام البنوك ، المساهمين وغيرها من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي.

- **التأثير على الاستثمار** : من خلال الحوافز الجبائية للاستثمار، فالأرباح المعاد استثمارها تشجع بمعدلات أقل بكثير من الأرباح الموزعة، بالاضافة إلى تشجيع مجالات الاستثمار وكذلك مناطقه المحددة من قبل المشرع الجبائي

- **تأثير الجباية على استراتيجية التمويل** :

من خلال فرص الاختيار التي يمنحها النظام الجبائي، للمسير في الاختيار بين الأموال الخاصة، أو الاقتراض وفي الغالب الأعم، فإن الجباية تمنح معاملة تفضيلية للاقتراض من خلال خصم الفوائد على الاقتراض كأعباء، في حين إن الاعتماد على الأموال الخاصة لا يتيح الاستفادة من هذا الخصم.

- **تأثير الجباية على العملية الإنتاجية** :

إن هدف المنتج هو تعظيم الأرباح، وتقليل التكاليف وهذا الهدف لا يمكن فصله على تأثيرات الجبائية، حيث نجد أن العملية الانتاجية في مدخلاتها ومخرجاتها تتأثر بالجباية، من خلال فرض الضرائب على السلع الكمالية أو الاستهلاكية أو تشجيع بعض المنتجات الأخرى من خلال إعفائها جزئيا أو كليا. وأن هذه الضرائب قد تؤثر على عناصر الإنتاج.

3- الفعالية الجبائية :

يقصد بها استعداد المؤسسة لاستغلال الفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، كما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية، فتعدد الخيارات الضريبية في التشريعات الجبائية يسمح بهامش من الحركة، وهذا الاستغلال مرتبط بتمتع المسيرين بأفق واسعة ودراية كبيرة تسمح لهم بإدراك خيارات قانونية لها آثار جبائية مارستها من أجل تعديل العبء الضريبي.

4- خدمة إستراتيجية المؤسسة[1] :

تتدخل المعطيات الجبائية في تحديد الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة فهي تدخل كإحدى محددات اتخاذ القرار الاستراتيجي، ويتجلى ذلك من خلال :

- تأثر الجباية على التدفقات المالية للمؤسسة من خلال التأثير على السيولة في الأجل القصير والتي تمثلها خزينة المؤسسة.

كلما كان مبلغ الضريبة كبير، ووقت تسديدها آنيا، كلما كان هذا التأثير كبير، بل ويدفع المؤسسة الى اللجوء إلى الاقتراض، أو يحملها عبء جبائي آخر من خلال فرض عقوبات عدم الوفاء، والتسيير الجبائي الفعال هو الذي يحدد طبيعة الضريبة، ووعائها وكيفية تجنب تأثيرها بشكل راشد ضمانا للوفاء، أو من خلال الالتجاء لاستغلال علاقة المؤسسة المصرفية.

- **التأثير على الاستثمار** : من خلال الحوافز الجبائية للاستثمار، فالأرباح المعاد استثمارها تشجع بمعدلات أقل بكثير من الأرباح الموزعة، بالإضافة إلى تشجيع مجالات الاستثمار وكذلك مناطقه المحددة من قبل المشرع الجبائي.

3- تأثير الجباية على إستراتيجية التمويل :

من خلال فرص الاختيار التي يمنحها النظام الجبائي، للمسير في الاختيار بين الأموال الخاصة، أو الاقتراض وفي الغالب الأعم، فإن الجباية تمنح معاملة تفضيلية للاقتراض من خلال خصم الفوائد على الاقتراض كأعباء، في حين إن الاعتماد على الأموال الخاصة لا يتيح الاستفادة من هذا الخصم.

[1] شعيب بوداوود نوف . مرجع سابق ذكره ص 56

4- تأثير الجباية على العملية الإنتاجية :

إن هدف المنتج هو تعظيم الأرباح، وتقليل التكاليف وهذا الهدف لا يمكن فصله على تأثيرات الجبائية، حيث نجد أن العملية الانتاجية في مدخلاتها ومخرجاتها تتأثر بالجباية، من خلال فرض الضرائب على السلع الكمالية أو الاستهلاكية أو تشجيع بعض المنتجات الأخرى من خلال إعفائها جزئيا أو كليا. وأن هذه الضرائب قد تؤثر على عناصر الإنتاج.

إن المشرع الجبائي قد رتب الشكل القانوني للمؤسسة بخضوعه إلى ضرائب خاصة ومن هذا المنطلق نجد :

أ- المؤسسات التي تخضع لضريبة الدخل الإجمالي IRG[1] :

ويمكن حصرها فيما يلي :

- المؤسسات الفردية. – شركات التضامن SNC. – الشركاء في الشركات المدنية المهنية، شريطة أن لا تؤسس في شكل شركة ذات أسهم أو مؤسسة محدودة.

ب- المؤسسات التي تخضع لضريبة على أرباح الشركات IBS :

- شركة المساهمة SPA . – الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL . – الشركات الفردية ذات المسؤولية المحدودة EURL . – المؤسسات العمومية الاقتصادية EPE. – المؤسسات ذات الطابع الصناعي، الفلاحي، الخدمي، البنكي. – الشركات المدنية، المؤسسة على شكل شركات أسهم أو مسؤولية محدودة عندما نختار هذا الشكل تخضع لهذه الضريبة مدى حياتها.

من خلال ما سبق يتضح أن تأثير الضرائب على الشكل القانوني للمؤسسة هام جدا من حيث أن لكل شكل معاملة جبائية خاصة.

[1] احمد حجاج كمال الدين سعيد .مرجع سابق ص60

الفرع الثالث : حدود التسيير الجبائي :

تصنف الحدود إلى :

1- حدود قانونية[1] : أعطى المشرع فاصل الحرية للمؤسسة في تسيير حياته في ظل احترام القواعد القانونية المعمول بها، فعدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعتبر تعسفا قانونيا ومن مظاهر التعسف في استعمال الحق :

- اخفاء الطبيعة الحقيقية للعملية عن طريق تعاقدات صورية هدفها تجنب أو تخفيض العبء الضريبي.

- إثبات العملية ذات فائدة اقتصادية للمؤسسة بالإضافة إلى الهدف الضريبي المحقق.

2- الحدود المالية[2] : فالتصرف غير العادي في التسيير هو ذلك الذي يكون ضد مصالح المؤسسة والذي لا يقدم أي مقابل مباشر أو غير مباشر كمؤسسة هدفها تحقيق الربح، فالنظر في هذا التصرف يكون على المستوى الاقتصادي وليس القانوين. ومن بين هذه ال- تقديم قروض بدون فائدة.

- التنازل عن حقوق تجاه مؤسسات لها علاقة تجارية دائمة مع المؤسسة بسبب وجود نفس الشركاء أو المسيرين في المؤسستين.

المطلب الثاني :المخاطر الجبائية للمؤسسة القتصادية

يتعلق الخطر لجبائي بسلوك المؤسسة اتجاه الإدارة الجبائية فهو يلجأ عن عدم تقيد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة إلى تكبد أعباء إضافية تتمثل في العقوبات والغرام.

[1] استاد زرواق الحواس مرجع سابق دكره ص6
[2] مرجع سابق ص10